أسباب أوهام الثقات وكشفها عند تعدد الروايات
(كتاب الجامع في العلل والفوائد انموذجًا)

أ.م.د. خالد مصطفى محمد هزاع *

الملخص

يهتم هذا البحث بتسليط الضوء على اسباب الاعلال التي قد يقع فيها الثقات الرواة لحديث النبي-ﷺ- مما يؤدي ذلك الى ردها, فهي اسباب لدخول الوهم على مروياتهم, وعلم العلل مداره الكشف عن أوهام الثقات لذا فهو من أصعب علوم الحديث, ولم يشتغل به إلا القليل من العلماء. وبما أنَّ الوهم الذي يعتري الراوي الثقة باعتبار الكشف عنه له جانبان, فإما أن (ينفرد الراوي بروايته المعلة) أو (يخالف غيره اذا تعددت الروايات) فبناءً على هذا التقسيم تناول هذا البحث الاسباب التي تعلُّ احاديث الثقات اذا تعددت الروايات, وضمنته احد عشر مبحثًا اسميتها (اسبابًا) لدخول الوهم على رواية الثقة ولا شك أنَّ الكشف عن هذه الاوهام أيسر من كشف الوهم اذا انفرد الثقة لأنَّ وهم الثقة عند تعدد الروايات والطرق يُعرف من مخالفته لها, فالأشياء تعرف بأضدادها.

Abstract

This article sheds the light on the pitfalls that reliable narrators of the Hadith of prophet Mohammed (peace be upon him) so some of what they narrate is rejected. The reason behind that is confusione in narration, there is a science that deals with pitfalls make them obvious This science is not easy to master, this is why a handful of scoholars can deal with As confusion is attributed to either to the narration itself a to the narrator himself though he is reliabley this article triesto investigate the reasons of confusion that make pitfalls in prophetic hadiths narrated by reliable narrators especially when a hadith is narrated by more than one narrator. It includes eleven subsections to address the reasons behind confusion in these narrations. Undoubtedlyy knowing

* جامعة تكريت /كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية .

reasons of confusion is easier ther revealing the confusion itself especially if the hadith is narrated by one narrator only as the varions narrations help know the confusion happens to one narrator.

الكلمات المفتاحية

= أسباب اوهام الثقات

= قواعد الاعلال لأخطاء الثقات

= الاوهام التي يقع فيها الثقة عند تعدد الطرق

Keywords

= Causes of conusion by reliable narrators

= Rules of pitfull for mistakes of narrators

= Confusons that narrators have when narrtions vary

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه, وبعد:

فإنَّ علل الحديث الخفية الناتجة عن اوهام الثقات قد اهتم بها النقاد, وقليل هم الذين اشتغلوا بهذا الفن لصعوبته ووعورته فهو علم شائق وشائك لذا فإنَّ السالكون لهذا الطريق قلة ومن النقاد ثُلة, وأول من افرد علم العلل بالتأليف وأصَّل نظرياته وقعد قواعده الامام الحاكم ثم توالى العلماء بعده بترتيب تقاسيمه وانواعه وقرائن الترجيح, لذا اردت في بحثي هذا جمع قواعد العلل التي تكشف وهم الثقة فيما لو قورنت روايته بغيره من الثقات, ويأتي هذا التقسيم على اعتبار أن الوهم قد يعتري حديث الثقات ويُكتشف بروايات الثقات الآخرين ؛ وقد يكون الوهم بتفرده ومخالفته لحكم شرعي أو أصل من اصول الدين أو بُعدهِ عن كتبه وقلة حفظه وغير ذلك من الامور التي قد توقع الثقة في الوهم عند التفرد ... وكشف اوهام الثقات عند تعدد الروايات أسهل من كشفها عند التفرد , لأنَّ التعدد يظهر الاختلاف عند جمع الطرق والمقارنة مع الحفاظ الثقات, كما سيأتي مثلًا في الحديث المعلِّ بالاضطراب فإنَّه لا يدخل على الحديث الفرد المطلق الذي يُروى على وجه واحد؛ لأنه لم يختلف عليه الحفاظ ولم تختلف عليه الاسانيد فلا مجال للاضطراب فيه, كرواية **((إنما الاعمال بالنيات))** فهي أبعد ما يكون عن الاضطراب اضافةً الى أنها متفق على صحتها.

وقد جمعتُ أسباب دخول الوهم على الثقة عند التعدد من كتاب ((الجامع في العلل والفوائد)) للدكتور ماهر الفحل, ولخصتها بإيجاز واقتصرت على المسائل العامة لكل سبب منها لكي اضُمها داخل بحث يسير. ويمكن الاستفادة من هذا التقسيم لمن اراد ان يتناول جزء معين من ابواب العلل على هذا الاعتبار, فانتخبت من الكتاب ما رأيته مناسبًا لعنوان بحثي, فقد اخترت أحد عشر مبحثًا من مباحث العلل وقسمتُ بحثي على هذا الاساس, وقد سميته (أسباب اوهام الثقات عند تعدد الروايات–كتاب الجامع في العلل والفوائد انموذجًا–) فكان السبب الاول عن إعلال الحديث بتعارض الرفع والوقف, والسبب الثاني إعلال الحديث بتعارض الوصل والارسال, والثالث إعلال الحديث بسلوك الجادة, والسبب الرابع اعلال الحديث بالجمع بين الشيوخ, والسبب الخامس إعلال الحديث بضعف العدل الثقة في بعض الشيوخ, والسبب السادس إعلال الحديث بسبب اختصاره أو روايته بالمعنى, والسابع إعلال الحديث بالتصحيف والتحريف, والثامن اعلال الحديث بسبب الاضطراب, والسبب التاسع إعلال الحديث بالإدراج, والسبب العاشر إعلال الحديث بشذوذ الراوي, وأما السبب الحادي عشر والأخير فهو إعلال الحديث بالقلب. ولا شك أنَّ تقسيم مسائل العلل الى اصناف وأنواع ييسر على الباحث تناولها وتطبيقها على أمثلةٍ من كتب العلل ليسهل على طالب العلم فهمها واستيعابها فعلم العلل علم نظري تطبيقي, غير أنَّ ضيق المقام ألْزمني الاقتصار على الجانب النظري المقتصر على الأمور العامَّة دون التفصيل في دقائق هذه المباحث والغور في شعابها.

وبحثي هذا –مع ما بذلت من جهدٍ– ليس مختلف عمَّا سواه من المؤلفات فكل عمل ابن آدم لا بد أن يعتريه النقص وتشوبه الأخطاء لأنَّ الله –جل وعلى– أبى أن تكون عصمة التأليف إلا لكتابه العزيز قال تعالى: (**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**) [النساء: ٨٢] وحسبي أنني بذلت وسعي ولم أدخر جهدًا أو آلو عزمًا في عملي هذا فما كان من صواب فمن توفيق الله وحده, وما كان من خطأ وزلل فمني ومن الشيطان والله ورسوله وأهل العلم منه براء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا وقائدنا وقرة أعيننا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

السبب الأول: إعلال الحديث بتعارض الرفع والوقف

الموقوف: ما يروى عن الصحابة–ﷺ– من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيكون موقوفًا عليهم ولا يتعداهم إلى النبي –ﷺ– ومنه المتصل فيكون موقوفًا متصل الإسناد الى الصحابي ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير المتصل, وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي, فذلك إذا ذُكر الموقوف مطلقًا وقد

يستعمل الموقوف مقيدًا في غير الصحابي؛ فيقال حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء او على طاووس او نحو هذا[١].

وأمَّا مفهوم تعارض الرفع والوقف, هو: أن يروي جماعة حديثًا واحدًا مع اتحاد مخرجه فيرويه بعضهم مرفوعًا ويرويه آخرون موقوفًا, أي انهم اختلفوا في الرواية عن شيخهم.

ونُقل عن الماوردي وابن الجوزي وأبي الحسن ابن القطان مذهب الشافعي في مسألة الرفع والوقف (أن الوقف يحمل على أنه رأي الراوي ؛ والمسند على أنه روايته). وزاد ابن القطان أن الرفع يترجح بأمر آخر وهو تجويز أن يكون الواقف قصر في حفظه أو شك في رفعه. ورد عليه الحافظ بأن هذا يقابل بمثله فيترجح الوقف بتجويز أن يكون الرافع تبع العادة وسلك الجادة[٢].

وقد نبَّه السخاوي الى أنَّ تعارض الرفع والوقف يكون: (بأنْ يروي الحديث بعض الثقات مرفوعًا وبعضهم موقوفًا)[٣] ويضاف اليه اتحاد مخرجهما, قال ابن الصلاح: (وينبغي في التعارض أن يكون المخرج واحدًا, وإلا فتعدُّ الوجوه المختلفة طرقًا مستقلة)[٤] وقال ابن حجر بعد أن ذكر مذاهب العلماء في التعارض: (واعلم أن هذا كله إذا كان للمتن سند واحد, أمَّا إذا كان له سندان, فلا يجري فيه هذا الخلاف)[٥] (والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط)[٦].

السبب الثاني: إعلال الحديث بتعارض الوصل والارسال

يقسم الإرسال باعتبار مسببه الى نوعين: **النوع الاول** أن يأتي من نفس الراوي الثقة الذي روى بالاتصال وهذا النوع له اسبابهُ, فقد يكون الحديث عند الراوي على الوجهين، أو حدث به في حالين, أو شك بعد تطاول الزمن فنزل, أو لم تحضره كتبه, أو رواه مذاكرةً ونسي فأرسل ثم راجع واستذكره, وتفصيل ذلك مبسوط في الكتب. **النوع الثاني** أن يأتي الإرسال من راوٍ آخر غير الذي وصل الرواية, وبما أنَّ بحثي يتناول اسباب العلل اذا تعددت الاسانيد واختلف الرواة؛ سأقتصر على القسم الثاني من الإرسال, فإذا رُوي الحديث من بعض الثقات مرسلًا ورُوي من بعضهم مسندًا، فقد اختلف أهل الحديث في قبول الرواية أو ردها بالإعلال على أقوال:

١- الحكم للأحفظ, لأن احتمال الخطأ أبعد عنه ممن دونه في الحفظ سواء أرسل أو وصل الرواية فالقول قوله لقوة حفظه وتحريه وضبطه لما يتلقاه.

---

(١) ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, للحافظ العراقي: ٦٦.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٦٩٥/٢.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث, للسخاوي: ٢١٩/١.

(٤) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, للحافظ العراقي: ١١٤.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح, لابن حجر: ٦١١/٢.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع, للخطيب البغدادي: ٢٩٥/٢.

٢- الحكم للأكثر, فإن كان الحديث من أرسلوه أكثر ممن وصلوه، فالحكم للإرسال، وإن كان من وصلوه أكثر، فالحكم للوصل, فإن قال الراوي الثقة لما وصله: سمعت وحفظت ما لم يسمع الباقون. وغيره من الثقات يقولون: ما سمعنا ولا حفظنا. وليس ذلك تكذيباً له[١] قال السخاوي: (لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد)[٢].

٣- قال البزار وأكثر الاصوليون وصححه الخطيب والنووي والعراقي: أنَّ الحكم لمن وصل الرواية مطلقًا إذا كان عدلا ضابطًا سواء كان المخالف له واحدًا أو جماعة, باعتباره حجة على من لم يحفظ[٣].

٤- وقال آخرون: أن الحكم في ذلك لمن أرسل. وقد عزا الخطيبُ البغدادي هذا الرأي لأكثر أصحاب الحديث[٤].

قال السخاوي – رحمه الله – في توجيه هذا القول: (فسلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ، كما أشار إليه النسائي)[٥] على اعتبار أن المرسِل أشد تحرزًا ممن وصل الرواية لدخول قرينة سلوك الجادة على من وصلها كمن أرسل عن عكرمة مولى ابن عباس –ﷺ– ورواه آخر متصلًا عن عكرمة عن ابن عباس–ﷺ– فسبقُ اللسان الى الوصل هو الاسهل ولكثرة الروايات من هذا الطريق وقع الذي وصله في الاسهل عليه وسلك الجادة[٦].

والذي اختاره الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: هو أن المحدثين –رحمهم الله– ليس لهم في ذلك قانونٌ ثابت, فإنهم لا يحكمون في مثل ذلك بحكم مطَّرد، وإنما يرجحون في مثل ذلك بالقرائن[٧] فالأمر يختلف بحسب قرائن الترجيح: فتارة يكون الحكم لحديث المرسل وتارةً للموصول، وتارة لحديث الأحفظ[١].

---

(١) الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين: ١٦٢.

(٢) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للسخاوي: ١/١٧٥.

(٣) قال معظم الاصوليين: يقدم الوصل بشرطين: أن لا يكون الحديث عظيم الوقع بحيث يزيد الاعتناء به، وأن لا يكذبه راوي الإرسال.. البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: ٦/٢٤٨؛ فتح القدير للكمال ابن الهمام: ٣/٢٥٩؛ وينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٢/٦٠٤.

(٤) ويرى الواقف على أقوال الخطيب عدم الدقة؛ فتراه ينسب القول بقبولها للمحدثين ويعده رأي الجمهور منهم؟ وتارة ينسب إليهم خلافه؟ وما ذلك إلا لعدم وضوح صورة الزيادة عنده فوقع في إشكال واضح. الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين: ١٦٢.

(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي: ١/٢١٥.

(٦) ومن اراد الاستزادة والاطلاع على هذه الطرق فليرجع الى كتاب ((المشهور من اسانيد الحديث)) لعادل الزرقي فقد احصى الطرق التي اشتهرت على الالسنة لكثرة المرويات عنها وبلغ عددها في كتابه (١٦٠) مائة وستون طريقًا.

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ١/١٠٠.

ومن المرجحات: مزيد الحفظ، وكثرة العدد، وطول الملازمة للشيخ. وقد يختلفون في ذلك أحيانا فمنهم: من يرجح الرواية المرسلة ومنهم: من يرجح الرواية الموصولة ومنهم: من يتوقف[٢]. ونقل الحافظ العلائي عن شيخه ابن الزملكاني أنه فرق بين مسألتي تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف بأن الوصل في السند زيادة من الثقة فتقبل وليس الرفع زيادة في المتن فتكون علة, وتقرير ذلك أن المتن إنما هو قول النبي-ﷺ- فإذا كان من قول صحابي فليس بمرفوع فصار منافيا له لأن دونه من قول الصحابي مناف لكونه من كلام النبي-ﷺ- وأما الموصول والمرسل فيتفقان في متن الرواية كونه من كلام النبي -ﷺ- [٣].

وليس من المرسل إبهام اسم الصحابي. كأن يقول التابعي: (عن أحد اصحاب رسول الله-ﷺ-) قال ابن دقيق العيد: (عدم ذكر اسم الصحابي، لا يجعل الحديث مرسلاً)[٤].

السبب الثالث: إعلال الحديث بسلوك الجادة

سلوك الجادة في الرواية هو: سبق اللسان الى اسناد معين قد اشتهرت الرواية به وعادةً ما يكون عن المكثرين لسعة مروياتهم, كإسناد مالك عن نافع عن ابن عمر-رضي الله عنه- أو كسعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة-رضي الله عنه- أو كهشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير عن عائشة -رضي الله عنهم- ففي بعض الاحيان يُروى حديث عن مالك بن أنس ويسبق اللسان إلى نافع عن ابن عمر-رضي الله عنه- وفي واقع الأمر يكون مالك قد رواه عن غير نافع[٥].

وقد يسميه بعض النقاد (سلك المحجة) وممن استعمل هذه اللفظة علي بن المديني ولفظة (لزم الطريق) استعملها ابو حاتم الرازي ولفظة (أخذ طريق المجرة) استعملها الحاكم النيسابوري ولفظة (سلك السهولة) استعملها الخطيب البغدادي و(اتبع العادة) استعملها ابن حجر[٦] والمعنى واحد.

واما المعنى اللغوي للجادة هو (الطريق الذي اعتاد الناس ان يسلكوه لسهولته) كذلك سلوك بعض المحدثين للأسانيد التي اشتهرت وكثرت عنها الاحاديث وَهْمًا منهم, وسبق اللسان إليها لكثرة ارتيادها واشتهارها عند المحدثين, ورواية الاحاديث بها[٧], فيصبح هذا الصنيع سببًا لإعلال الرواية بإتباع الجادة لأنَّ حقيقتها من طريق آخر غير الجادة.

---

(١) ينظر: نصب الراية للزيلعي: ٣٧٨/٤.

(٢) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء, الفحل: ٢٠١.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٦٩٥/٢.

(٤) نصب الراية للزيلعي: ٣٥/١؛ المقترب في بيان المضطرب, احمد بن عمر الرحابي: ١٢٧.

(٥) ينظر: شرح علل الترمذي, لابن رجب: ٨٤٢/٢.

(٦) الجامع في العلل والفوائد, ماهر الفحل: ٣٧٩/٢.

(٧) ينظر: الفصل للوصل المدرج في النقل, الخطيب البغدادي: ٤٣٩/١-٤٤٠.

إن إعلال الرواية بقاعدة سلوك الجادة تنبَّهَ اليه النقاد المتقدمين في عصر التدوين, فقد استعملوا هذا المصطلح وتعارفوا عليه, ومن أقدم النُّصوص التي أشارت إلى قرينة إعلال الحديث بسلوك الجادة قول يحيى القطَّان (١٩٨هـ): (كنت إذا أخطأت، قال لي سفيان الثوريُّ: أخطأت يا يحيى) فحدَّث يوماً عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر-رضي الله عنه- قال: قال رسول-ﷺ-: ((**"إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّم"**))[١]، فقال يحيى القطان لسفيان الثوري: (أخطأت يا أبا عبد الله هذا أهون عليك). -ويعني بها أنَّ هذا الطريق سهل عليك حفظه وهي كناية عن سلوك الجادة- قال سفيان الثوري: فكيف هو يا يحيى؟ قال يحيى: حدثنا عبيد الله, قال: أخبرني نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة-رضي الله عنها- عن النبي-ﷺ- (الحديث...)[٢] فقال سفيان: صدقت يا يحيى هو كما قلت[٣].

لقد ذكر بعض العلماء في السبب السابق ذكره (اعلال الحديث بالوصل والارسال) وقد يكون سبب وصل المرسل سلوك الجادة إن وافق السند أحد الاسانيد المشهورة بسبب كثرة الاحاديث الواردة عنها, لكن ذلك لا يعني أن سلوك الجادة محصورٌ بوصل المرسل, بل هو أحد أسباب سلوك الجادة, كما أن استبدال راوٍ بآخر ورفع المقطوع أو الموقوف من أسباب الوقوع في سلوك الجادة فينبغي التنبه لذلك, (وقد يقع الوهم بسلوك الجادة من راوٍ واحد للحديث مخالفًا الثقات, ولا شك أنَّ من روى على غير الجادة كان عنده زيادة حفظ بخلاف من سلك الجادة, فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة كثيراً فيسلكه من لا يحفظ)[٤].

وقد يقع سلوك الجادة من جماعة من الرواة فيتفقون على الخطأ وتكون روايتهم معلولة وان عارضهم راوٍ واحدٍ إلا أنه لم يسلك الجادة بروايته, ويرى الأئمةُ أن رواة الجادة وإن اتفقوا على الرواية بطريق معين، فقد اتفقوا على الوهم لأنَّ هذا الطريق من السهل على الاذهان حفظه وتداوله على الالسنة, ورواية الثقات

(١) هذا الطريق أعلَّه ابو حاتم والدارقطني, علل الحديث لابن أبي حاتم: ٤٥١/٤ ؛ علل الدارقطني: ٧/١٣.

(٢) السنن الكبرى للنسائي, كتاب: الاشربة المحظورة, باب: التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة: ٣٠١/٦ رقم(٦٨٤٣) ؛ مسند أحمد, مسند النساء, حديث أم سلمة -رضي الله عنها- زوج النبي-ﷺ-: ٢٢٧/٤٤ رقم(٢٦٦١١).

(٣) قواعد العلل وقرائن الترجيح, عادل الزرقي: ٧٦.

(٤) شرح علل الترمذي: ٨٤١/٢.

الحفاظ على خلافها دليل على زيادة التحري والحفظ, فالرواية بالسند المعروف ليست كالرواية بالسند الغريب لأنَّ الأخير لا يقوله إلا حافظ[١].

إن وقوع الخطأ في الروايات عن الطرق المشهورة سببهُ اتباع الجادة من الرواة الذين علقت في اذهانهم الأسانيد المشهورة ولا سيما الذين خف ضبطهم عن المكثرين من الرواية, فضلًا عن الرواة الضعفاء إذا رووا عنهم.

ومن الاسانيد التي اشتهرت بالرواية عند الحفاظ والتي تسبق إليها الألسنة[٢]:

- حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن ثابت عن انس-رضي الله عنه-
- يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن انس-رضي الله عنه-
- سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله-رضي الله عنه-
- ابن جريج والليث عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله-رضي الله عنه-
- ايوب وقتادة عن عكرمة عن ابن عباس-رضي الله عنه-
- ابن عيينة ومعمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر-رضي الله عنه-[٣]

وسلوك الجادة قرينة وسبب لإعلال الرواية التي اصلها القبول وقد تكون صحيحة أو حسنة بإسنادها الحقيقي فتضعف الرواية, بسبب رواية الجادة, فيصبح اتباع الجادة تضعيفًا للرواية المحفوظة المسندة على غير الجادة, وهذا الامر قد ينقلب في بعض الاحيان, ويكون سلوك الجادة تصحيحًا للرواية التي في حقيقتها الضعف. وهو مذهب الدكتور ماهر الفحل, فيرى أنَّ خطأ الراوي باتباع الجادة قد يحول الاسناد الضعيف الى اسناد صحيح ولا أصل للإسناد الصحيح والسبب الذي أدى الى هذا هو ضعف حفظ الراوي بسلوكه للجادة وعدم ضبطه[٤].

السبب الرابع: اعلال الحديث بالجمع بين الشيوخ

(الجمع بين الشيوخ) أو (العطف على الشيوخ) ومنهم من سماه (اقتران الشيوخ) كل هذه المصطلحات معناها واحد وهو ضرب من الاختصار وفرع من التحويل في الاسانيد يستعمله المحدثون بغيةً اختصار طرق الحديث الواحد, وصورته أن يكون عند الراوي سندان أو أكثر يتفق فيه راويان أو أكثر بشيخ واحد

---

(١) ينظر: الجامع في العلل والفوائد, ماهر الفحل: ٣٨٠/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٠/٢.

(٣) المشهور من اسانيد الحديث: ١٦-٣١. ومن اراد الاستزادة فليرجع الى كتاب ((المشهور من اسانيد الحديث)) لعادل الزرقي فقد احصى الطرق التي اشتهرت على الالسنة وبلغ عددها في كتابه (١٦٠) طريقًا.

(٤) ينظر: الجامع في العلل والفوائد: ٣٨٨/٢-٣٨٩.

الى نهاية السند فبدلًا من ذكر الاسنادين كلًا على حدة يقوم الراوي بعطف الشيخين, فيقول: (حدثنا فلان وفلان عن فلان). الى نهاية الاسناد, ولاستعمال هذا النوع من الاداء ضوابط وشروط[1]:

أن يتفق رواة الاسنادين أو اكثر بصيغة أداء واحدة فيتعين على الحافظ اذا قال: (حدثني فلان وفلان).

أن تكون صيغة التحديث حاصلة له من كليهما أو يبين صيغة أداء كل منهما كأن يقول: (حدثني فلان واخبرنا فلان). وإلا فيعتبر مدلسًا.

يشترط إن ساق المتن سياقًا واحدًا أن يكون شيوخه قد اتفقوا في اللفظ, أمَّا إذا اختلف اللفظ يجب أن يبين ذلك لانَّ الرواة نادرًا ما يتفقون على لفظ واحد, فيختلف اللفظ والمعنى واحد ففي هذه الحال يكون الفرق طفيفًا, وأمَّا اذا اختلف اللفظ والمعنى فيجب بيان موطن الاختلاف بين الروايتين.

اذا جمع المصنف بين الروايتين في حالة الفرق الطفيف يجب ان يكون عالمًا باللغة ومعانيها مثل صنيع الزهري في حديث الإفك فانه رواه عن ابن المسيب وعروة وعبيد الله وعلقمة وقال: (وكلٌ حدثني طائفة من حديثها). قالوا: قالت عائشة –رضي الله عنها– وساق الحديث إلى آخره, فالزهري وعى الحادثة وساقها سياقًا واحدًا على ما بين شيوخه من اختلاف وزيادة في الالفاظ, وإنْ اعترض بعض النقاد على تلفيقه للرواية, إلا انه حافظ متقن لما يرويه, وهو غاية في الحفظ والاتقان كما أنَّ الأئمة تلقت روايته هذه بالقبول وذكروها في كتبهم الصحاح وغيرها[2].

يشترط في الجمع بين احاديث الشيوخ أن يكون حديثهم بمستوى متقارب في القبول, فلا ينبغي للمصنف أن يعطف روايةً ضعيفةً على روايةٍ صحيحة فيوهم الناس بصحة الرواية الضعيفة أو الراوي الضعيف لاقترانه براوٍ ثقة, فالجمع والحالة هذه يعتبر ضربًا من التدليس[3].

والجمع بالجملة مقبول اذا توفرت فيه هذه الشروط وكان الراوي ممن يتقن الرواية ويحسن الموافقة بين الروايات عند اقترانها ومن هؤلاء المتقنين الذين يعتمد جمعهم للروايات: سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج ومالك بن انس وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وهؤلاء هم أصول الدين المتقنون أهل الحفظ والاتقان, وسواهم كثير نذكر منهم ايوب السختياني وعبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي[4] وسليمان الاعمش الكاهلي والزهريين: (صفوان ابن سليم ومحمد بن مسلم بن شهاب) ويحيى بن سعيد الانصاري وعمرو بن دينار المكي فهؤلاء الأئمة إن جمعوا بين حديث شيوخهم فهم اهل حفظ واتقان ويعتمد حديثهم, وعلى العكس

(1) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٨٤–٣٩٨.

(2) شرح علل الترمذي: ٢/٨١٦ ؛ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ١٠٥.

(3) ينظر: الجامع في العلل والفوائد: ٢/٣٩٨.

(4) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث, للسخاوي: ٣/٣٢٥.

منهم هناك من الرواة ما لا يعتد بجمعهم لمرويات شيوخهم علمًا انهم اذا افردوا الرواية عن شيوخهم قُبِلَت, قال أبو يعلى الخليلي: (ذاكرت بعض الحفاظ قلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح , وهو زاهد , ثقة فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس-ﷺ- فيقول: حدثنا قتادة , وثابت , وعبد العزيز بن صهيب , وربما يخالف في بعض ذلك)[١] وكذلك قال الدارقطني في ليث بن أبي سليم: إنما أنكروا عليه الجمع بين (عطاء وطاووس ومجاهد) وقال أحمد في رواية المروذي: (محمد بن إسحاق حسن الحديث، لكنه إذا جمع بين رجلين -ضعف حديثه-. قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وشيخ آخر، يحمل حديث هذا على هذا) وروي عن شعبة أنه قال لابن علية: (إذا حدثك عطاء عن شيخه فهو ثقة، وإذا جمع بين شيوخه فقال: حدثنا زاذان وميسرة وأبو البختري, فاتقهِ, كأن الشيخ قد تغير)[٢].

ومن الرواة ايضًا الذين يضعف حديثهم عند عطفهم لشيوخهم في الرواية: جابر بن يزيد الجعفي وعبد الرحمن بن عبدالله بن عمر العمري وأبو بكر بن أبي مريم وعوف الأعرابي [٣].

السبب الخامس: إعلال الحديث بضعف العدل الثقة في بعض الشيوخ

قد يكون الراوي ثقة من ناحية العموم ولكنه ضعيف الرواية عن شيخ معين دون بقية شيوخه, إذا ما قورن بأقرانه من الحفاظ الثقات في الشيخ نفسه, وهذا التضعيف يسمى: (الجرح النسبي للراوي) لأنَّه لم يكن ضعيفًا ضعفًا مطلقًا بل كان ضعفه نسبيًا يعني بالنسبة الى أقرانه الثقات أو من قاربهم من اصحاب الشيخ الذي ضُعِّفَ فيه, فلو قارناه بهم كانوا أولى منه بالقبول اذا ما قورنوا به، فهو ضعيف بالنسبة اليهم، وهذا الضعف الناتج عن المقارنة لا يتنافى مع أصل الثقة في نفس الراوي، إلا أن تكون المقارنة بين ضعيفين[٤].

فلربَّ راوٍ ثقة متقن ضابط لكنه ضُعِّف في بعض الشيوخ، كرواية (معمر عن قتادة) ورواية (الأوزاعي، وسفيان بن حسين عن الزهري) (والأعمش في أبي إسحاق السبيعي) والتدوين وضبط الكتاب عن الشيخ من بعض اصحابه أفضل من الاعتماد على حفظ الصدر وخاصةً عند الصدوق منهم, لذا فمن قرائن التضعيف في بعض الاقران دون بعض, هو التدوين وضبط الكتاب من عدمه, ومن القرائن أيضًا تخليط الراوي في كبره خصوصًا اذا لم يكن له كتاب.

والتحقيق في الجرح النسبي الوارد بهذه الشاكلة هو تليين للراوي لا أكثر, مقارنة بأقرانه للمفاضلة بينهم، فلا يصلح اقتطاع لفظة الجرح في الراوي عن قرينه الذي ذكر معه للمفاضلة، بل الشأن عند إطلاق القول في أكثر هؤلاء المضعفين -مقارنة بمن هو فوقه- في بعض الشيوخ أنهم ثقات عند الإطلاق.

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: ٤١٨/١.

(٢) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ١٤٩/١؛ شرح علل الترمذي: ٨١٤/٢-٨١٥.

(٣) ينظر: الجامع في العلل والفوائد: ٣٩٨/٢.

(٤) ينظر: تحرير علوم الحديث, الجديع: ٤٦٥/١.

فإن قيل: ما فائدة هذا الجرح ؟ قلنا: ترجيح الرواية عند الاختلاف.

وأما المفاضلة بين الرواة الضعفاء فتدلنا على تفاوت الضعف بينهم كالضعف الخفيف الذي يُجبرُ والضعف الشديد الذي لا جابر له، وقد تساعد في تقدير درجة حفظ الراوي[١]. (وقد يكون الراوي ثقة ولكن لا يحتج بروايته في الاحكام والفقه لكنه في السير والمغازي غاية, كقول يحيى بن معين في محمد بن اسحاق)[٢].

مما تقدم يمكننا أن نجمل الأسباب التي تجعل حديث الراوي الضابط الثقة ضعيفا (ضعفًا نسبيًا) في شيخ من شيوخه فيما لو قورن برفاقه الرواة:

كونه غير مشتهر بالرواية عنه وبحفظِ حديثهِ.

الخلط والجهالة في بعض طرق الراوي الى شيخه كأن يقول: (بلغني عن شيخي أو: أخبرني رجل عن شيخي).

صغر سن الراوي حال الطلب قياسًا بأقرانه الكبار يُعدُّ عند المتقدمين من اسباب الجرح النسبي أيضًا.

التدوين وضبط الكتاب من بعض الرواة دون بعض, سببًا لتضعيف من اعتمد على حفظه.

تخليط الراوي في كبره خصوصًا اذا لم يكن له كتاب.

قصر صحبة الراوي لشيخه وقلة ملازمته مقارنةً بمن لازمه وطالت صحبته من أقرانه الحفظة.

السبب السادس: إعلال الحديث بسبب اختصاره أو روايته بالمعنى:

إنَّ من اسباب العلة في الحديث هو اختصاره أو روايته بالمعنى على وجه مغاير فيكون الامر على خلاف ما وضع الحديث له وقد ينتج عنه الخلاف في الاحكام الفقهية وغيرها, ومن ناحية اخرى يظن السامع أنَّ الرواية المعلَّة هي حديث آخر[٣] لذلك اختلف المتقدمون في جواز الاختصار والرواية بالمعنى الى مانع ومجيز, ووضع المجيزون منهم شروطًا وضوابط اصَّلوها فأصبحت من مناهجهم, وأفضل من استعمل ذلك هو إمام المحدثين البخاري–رحمه الله–[٤].

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث, الجديع: ٤٦٩/١.

(٢) الكاشف, للذهبي: ٢٨/١.

(٣) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٥٤٧/١.

(٤) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ١٣٩/١.

والاختصار: هو حذف ما لا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة. ويختلف عن الايجاز أنَّ الثاني هو تقليل الكلام ابتداءً والاختصار حذف من الاصل وعدم الاخلال بالمعنى[١] وقد يكون الاختصار الاقتصار على ما يحتاجه المحدث من الرواية يعني على موطن الشاهد, ولا نقول عمَّا حُذف (فضلة الكلام) وما بقي (عمدة الكلام)؛ لأنَّ النبي -ﷺ- قد اوتي جوامع الكلم فحديثه غاية الفصاحة والبلاغة[٢].

إنَّ اختصار الحديث فرع عن روايته بالمعنى, فالمانعون قد اطلقوا المنع على الاختصار وقيدوه في الرواية بالمعنى؛ وأمَّا المجيزون للاختصار فقد اجازوه بالشروط التي اجازوا بها الرواية بالمعنى[٣].

المقصد الاول: حجج المجيزين والمانعين للاختصار والرواية بالمعنى

اولًا: احتج المجيزون لاختصار الرواية او ادائها بلفظ آخر لا يختل به المعنى, بأن الله -ﷻ- يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها, أي رواية الاحداث عنهم بالمعنى دون اللفظ. وكذلك ما وقع من قصص الانبياء في القرآن كقصة موسى-عليه السلام- جاءت مطولة في بعض السور ومختصرة في بعض[٤].

قال الشافعي -رحمه الله-: (فإذا كان الله لرأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، معرفةً منه بأن الحفظ قد يزل, ليحل لهم قراءته وإن اختلف اللفظ فيه، ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يَحُل معناه)[٥]. وقال الترمذي: (فأمَّا من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم، إذا لم يتغير به المعنى). وقال زرارة بن أوفى: (لقيت عدةً من أصحاب النبي-ﷺ- فاختلفوا علي في اللفظ، واجتمعوا في المعنى)[٦]. ومن اجاز ذلك من الصحابة (ام المؤمنين عائشة، وأبو سعيد الخدري، وابن عباس, وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأنس-رضي الله عنهم اجمعين-)[٧].

---

(١) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز, يحيى العلوي: ٥١/٢ ؛ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح, السبكي: ٥٧٨/١.

(٢) ينظر: شرح نخبة الفكر, للقاري: ٥٠٠.

(٣) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث, بشير علي عمر: ٣٩٦/١.

(٤) ينظر: المحدث الفاصل, للرامهرمزي: ٥٣٠ ؛ شرح الموقظة, للذهبي: ٩٤.

(٥) الرسالة, للشافعي: ٢٧٤/١.

(٦) شرح علل الترمذي: ٤٢٥/١, ٤٢٨.

(٧) المصدر نفسه: ٤٢٩/١.

قال الخطيب البغدادي: (وإن كان النقصان من الحديث شيئا لا يتغير به المعنى, كحذف بعض الحروف والألفاظ, والراوي عالم واع محصل لما يغير المعنى وما لا يغيره من الزيادة والنقصان, فإن ذلك سائغ له على قول من أجاز الرواية على المعنى)[١].

وما تقدم من تعلق جواز الاختصار والرواية بالمعنى توطئة لذكر الشروط التي وضعها الأئمة التي يجب توفرها لجواز الاختصار والرواية بالمعنى, ولا خلاف أنَّ الأولى اداء الرواية بلفظها دون تصرف[٢].

ثانيًا: احتج المانعون من الرواية بالمعنى او اختصارها بأنَّ المرء ولو كان في غاية الفصاحة والبيان، لا يستطع أن يأتي بتعبير يغني عن الفاظ من اوتي جوامع الكلم –ﷺ– ويحيط بمعانيها دون أن يزيد او ينقص؛ بل ولا حتى مساويًا لها, ناهيك عن فواته التبرك بألفاظ صاحب الشريعة[٣]. واستدلوا بحديث البراء بن عازب–رضي الله عنه– كان النبي–ﷺ– يعلمه دعاء النوم فقال البراء: (وبرسولك الذي ارسلت) فقال له: ((**لا, ونبيك الذي ارسلت**))[٤] واحتجوا ايضًا بحديث عبد الله بن مسعود–رضي الله عنه–((**نَضَّرَ الله امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**))[٥] وقالوا: بجواز الرواية بالمعنى في الاحاديث الطوال دون القصار, وحكي عن الامام مالك: تجويز ذلك في حديث الناس، ومنعه في كلام النبوة[٦].

فمن نحا هذا المذهب لم يجوز الرواية الا بلفظها, كابن سيرين والسمعاني وغيرهم ممن احتاطوا في هذا الامر, قال القاضي عياض: (الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم)[٧]. وكان يرى سد باب الرواية بالمعنى حتى لا يتجرأ من لا يحسن العربية فيحصل الغلط والتحريف في حديث رسول الله–ﷺ–[٨].

---

(١) الكفاية في علم الرواية, للخطيب البغدادي: ١٩٣.

(٢) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر, لابن حجر: ١٢٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٥٠٠.

(٤) صحيح البخاري, كتاب: الوضوء, باب: فضل من بات على الوضوء (٥٨/١ رقم (٢٤٧).

(٥) سنن الترمذي, ابواب العلم , باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع: ٣٣١/٤ رقم(٢٦٥٧) قال ابو عيسى: حسن صحيح. وقال الالباني: صحيح ؛ مسند الشافعي: ٢٤٠.

(٦) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه, للزركشي: ٢٧٨/٦.

(٧) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, للقاضي عياض: ١٨٥.

(٨) ينظر: شرح نخبة الفكر, ملا علي القاري: ٥٠١.

المقصد الثاني: شروط جواز اختصار الرواية وادائها بالمعنى

ذهب اكثر اهل العلم على جواز الاختصار والرواية بالمعنى, قال السخاوي: (كاد الجواز أن يكون إجماعًا)[١]. ووضعوا شروطًا سأقتصر على ذكر ما أجمعوا عليها:

اولًا: أن يكون الراوي عالمًا بمدلولات الالفاظ وما تحيل اليه, كي لا يحيل الحلال حراما، أو يضع الدليل في غير مكانه, كي لا يقع بالخطأ وتصحيف المعنى, قال الأصمعي: (إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو, أن يدخل في جملة قول النبي-ﷺ-: ((**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار**))[٢])[٣].

ثانيًا: أن لا يكون المحذوف متعلقًا بالمأتي به تعلقا يخل بالمعنى حذفه, كالاستثناء والشرط والحال فإن كان كذلك لم يجز الاختصار او الرواية بالمعنى[٤].

ثالثًا: أن يكون الراوي رفيع المنزلة عند الناس من الاتهام, بحيث لا يتطرق إليه في اختصاره الحديث تهمة أنَّه (نقله أولًا تامًا ثم نقله ناقصًا, او نقله اولًا ناقصًا ثم نقله تامًا)[٥].

رابعًا: أن كان اختصار الرواية أو ايرادها بالمعنى مما يغير معناها الاصلي لو لم يختصرها, لم يجز, وإذا لم يتغير المعنى جاز ذلك[٦].

خامسًا: إن اختصر الحديث يجب في ما تركه أنْ يكون متميزًا عما اورده غير متعلق به, بحيث لا يختلُّ البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه؛ لأن الذي نقله والذي تركه والحالة هذه بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر[٧].

السبب السابع: إعلال الحديث بالتصحيف والتحريف

التصحيف: قراءة النص على خلاف ما اراد كاتبهُ، أو خلاف ما اصطلحوا عليه[٨] والتصحيف عند اهل اللغة قسمان: تصحيف نظر وتصحيف سمع, فأصل **تصحيف النظر** من خطأ النظر في الصحاف, وغالبًا ما يكون ذلك في الأحرف المتشابهة في الرسم اذا لم تعجم؛ (كالباء والتاء والثاء والنون – والجيم والحاء والخاء– والدال والذال – والراء والزاي) وكما يقع التصحيف في الإعجام يقع في الشكل والإعراب

---

(١) شرح نخبة الفكر, للقاري: ٥٠٢.

(٢) صحيح البخاري, كتاب: العلم, باب: إثم من كذب على النبي-ﷺ-: ٣٣/١ رقم(١٠٧).

(٣) ينظر: الإلماع, القاضي عياض: ١٨٤؛ شرح علل الترمذي, لابن رجب: ١١٦/١.

(٤) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي: ٥١٠/١.

(٥) الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح, للإبناسي: ٣٦٢/١.

(٦) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح, لابن دقيق العيد: ٣١.

(٧) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ٣٢٤؛ شرح التبصرة والتذكرة, العراقي: ٥١٠/١.

(٨) ينظر: التعريفات للجرجاني: ٥٩ .

(كأُبي وأبي)؛ واما **تصحيف السمع** فيكون في الاحرف المتقاربة في الصفات او المخارج فيحدث اللبس لدى السامع وهي غالبًا لا تتشابه في الرسم وإن لم تعجم (كالهمزة والهاء – والباء والميم – والتاء والطاء– والثاء والفاء– والسين والجيم– والدال والضاد – والزاي والظاء – والسين والصاد)[١].

ان الطريقَ للسلامة من التصحيف الأخذُ من أفواه المشايخ والحُفَّاظِ الضابطين، فمن فاته ذلك وأخذ العلم من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم ينجُ من التبديل والتحريف[٢] والسماع من العلماء يكون مدعاة لندرة التصحيف والتحريف عند النقل؛ لا السلامة من قليله ويؤكد ذلك ما قاله احمد بن حنبل– رحمه الله–: (ومَن يعرى من الخطأ والتصحيف؟)[٣] وكان الإمام أحمد يصدِّرُ رواة الحديث الذين يضبطون نصوص كتبهم بالإعجام والشكل على اقرانهم الذين لا يعجمون ويشكلون النصوص في كتبهم, وقد تكلم في بعض الرواة الذين لم يعجموا ويشكلوا ما قيدوه في كتبهم، وكلامه فيهم وإن لم يقتضِ تضعيفاً لهم أو لمروياتهم إلا أنه جعلهم دون غيرهم من أهل الإتقان، وهذا يقتضي تأخيرهم عند الاختلاف والترجيح[٤] ثم اعلم ان التصحيف لم يسلم منه حتى الائمة الحذاق لكن ذلك ليس طعنا في ضبطهم وحفظهم فهو شأنه شأن الوهم الذي لا يكاد ينجو منه أحد, فهذا ابن المديني وهو من هو في تقدمه بهذا الفن قد صحَّفَ في رواية ((**لتؤدن الحقوق إلى أهلها**)) حدث به ابن المديني عن شعبة عن (العوام بن مراجم) فصحفه الى (ابن مزاحم) , كذلك ما وقع من تصحيف في روايات عبد الرحمن بن مهدي في أسماء الرجال مع ضبطه وإمامته وعدالته فقد مدحه ابو زرعة واطنب في مدحه وقال: (وهم–عبد الرحمن بن مهدي– في غير شيء). قال: (عن شهاب ابن شريفة) وإنما هو: (شهاب بن شُرْنُفَة) وقال: (عن هشام عن الحجاج عن عائذ بن بَطّ)، وإنما هو: (ابن نضْلة) وقال: (عن قيس بن جُبير) وإنما هو: (قيس بن حبْتَر)[٥].

ويرى ابن الصلاح أنَّ على طلبة الحديث ورواته علو الهمة في ضبط ما يقيدوه او يحصلوه بخط غيرهم من المرويات اجازة او وجادة على الوجه الذي رووه اعجاما وشكلًا ليؤمن الالتباس, اذ كثيرًا ما يتهاون بذلك الواثق من حفظه وتيقظه وضبطه وفي ذلك وخيم العاقبة، لأن الإنسان مُعرَّض للنسيان، وإعجام

---

(١) ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٢٣٦–٢٣٧ .

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح , ت فحل: ٣٢٧ .

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ٢٨٢ .

(٤) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث, بشير علي عمر: ١/ ٥٣٠ .

(٥) ينظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٤٨٤ – ٤٨٥ ؛ الحفظ وأثره في قبول الحديث . دراسة تأصيلية تطبيقية : ١٥٢ .

المكتوب يمنع استعجامه وشكله يمنع إشكاله, وصاحب الكتاب الذي لا يعتني بهذا الجانب من الضبط لا يسلم من الوقوع في التصحيف[١].

وكان حمّاد الراوية لا يحسن القرآن فقيل له: لو قرأت القرآن، فأخذ المصحف وقرأ فلم يَزِلْ إلا في أربعة مواطن, قال: ﴿**عذابي أصيب به من أساء**﴾ ، وقال: ﴿**وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها أباه**﴾ ، وقال: ﴿**ومن الشجر ومّما يغرسون**﴾ وقال: ﴿**بل الذين كفروا في غرّة وشقاق**﴾[٢].

وضابط الفرق بين التصحيف والتحريف أنَّ التصحيف هو: (قراءة النص على غير عبارة المصنف وأصله الذي وضع عليه بسبب تشابه حروفه, أو التصحيف الحاصل في الصحيفة بسبب النساخ) وحدَّهُ ابن حجر بانه: (ما نتج من خطأ في القراءة بسبب نقاط الاعجام في الحروف المتماثلة في الرسم كـ (الباء والتاء والثاء–والجيم والحاء والخاء–والراء والزاي ...)[٣].

وأما التحريف فيرى المناوي: أنَّه التغيير والتحويل والميل بالكلام عن جهة الصواب, يقال: حرفت الشيء عن وجهته. أي غيرته وانحرف ومال, وتحريف الكلام أن يعدل به عن جهته[٤] ومنه قول الله –ﷻ– ﴿**مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾ [سورة النساء: ٤٦].

والناظر في أقوال المحدثين القدامى قبل ابن حجر يجد أنهم لا يفرقون بين التصحيف والتحريف, ومن الملاحظ أن المحدثين المتقدمين لم يهتموا بتعريف التصحيف والتحريف والفرق بينهما أكثر من اهتمامهم ببيان اخطاء التصحيف في المتون والاسانيد وبيان وجه الصواب والتحذير من الوقوع بها في الكتب؛ بل ان بعضهم كانوا يستعملون لفظة التصحيف حتى على النصوص التي حصل فيها التحريف لأنها الكلمة التي درجت عندهم وبرزت عند اهل علم الحديث[٥] وخلاصة القول: إنَّ التحريف بتغيير الحروف وتصحيف الكلام في نقاط الإعجام.

السبب الثامن: اعلال الحديث بسبب الاضطراب

المضطرب من الحديث هو الذي يروى بأوجه مختلفة ولا يمكن الجمع بينهما أو ترجيح رواية على أخرى؛ لأنَّ الروايات التي يبدو من ظاهرها التدافع والاختلاف ثم امكن الجمع بينها فقد انتهت علَّةُ الاضطراب فيها[٦].

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح – ت الفحل : ٢٩٤ .

(٢) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: ١/ ١٤٣ .

(٣) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية», د. جمعة فتحي: ٢/ ٤٦٢ .

(٤) ينظر: الجاسوس على القاموس, أحمد فارس: ١١٢ .

(٥) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية», د. جمعة فتحي: ٢/٤٦١ .

(٦) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٢/٢٢٨؛ توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٢/٥٨١؛ تحقيق الرغبة في توضيح النخبة: ١٠٩.

فيعلُّ الحديث بالاضطراب إذا تساوت الروايتان المختلفتان ولم يكن هناك ثمَّة مرجح, أما إذا ترجحت إحداهما على الاخرى وتبين عدم تساويهما بأن يكون راويها أحفظ أو أثبت من غيره بمدار الرواية لطول الصحبة أو غير ذلك من وجوه الترجيح المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليها حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه[١] لأن الواجب حينئذ الأخذ بالراجح وترك المرجوح لكونه إما شاذًا أو منكرًا, وأوجه الترجيح كثيرة لا يمكن حصرها ؛ لأن ما يحصل به غلبة الظن على ترجيح الرواية كثير جدًا ويختلف من روايةٍ لأُخرى, قال العلائي: (وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر, ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث)[٢]. بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص, وقال صاحب الضياء اللامع في المرجحات: (ومن رام هذه الأجناس بضابط فقد رام شططًا لا تتسع له قوة البشر)[٣].

وكما أنَّ التعارض لا يقوم إلا بين دليلين ظنيين ؛ فإنَّ الترجيح ايضًا لا يقوم إلا بين دليلين ظنيين. والترجيح هو اعتماد لرواية على حساب اخرى فبالظن والاجتهاد يترك العمل بالرواية المرجوحة, ويغلب على الظن أن ذلك الراوي لم يتقن تلك الرواية بعينها فعندها يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب, كما لا ينبغي أن يُصار الى الترجيح بين الروايات المتعارضة إلا بعد عدم إمكان الجمع بينها[٤].

شروط الحديث المضطرب: مما قدمنا في بيان المضطرب نخلص انه لا يدخل على الحديث الفرد المطلق الذي يُروى على وجه واحد وذلك لأنه لم يختلف عليه الحفاظ ولم تختلف عليه الاسانيد فلا مجال للاضطراب فيه, كرواية ((**إنما الاعمال بالنيات**)) متفق على صحتها, بينما الحديث المشهور والعزيز اذا اختلف رواته على أحد رجال السند فإنه يدخل عليه الاضطراب شرط ان تلتقي الاسانيد بمخرج واحد للحديث فإن اختلفت المخارج تعددت الاحاديث, فلا يدخلها الاضطراب باختلاف الفاظها[٥].

ومثَّلَ الحافظ العراقي للاختلاف حال تعدد الروايات واختلاف مخارجها عن عدد من الصحابة-ﷺ- بروايات (الحوض) واختلاف ألفاظها ثم قال: (وكل هذه الروايات في الصحيح)[٦] قال القاضي عياض:

(١) ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٥٨١/٢؛ الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم: ٨٧/١.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٧١٢/٢؛ المقترب في بيان المضطرب, احمد بن عمر الرحابي،٤٥.
(٣) مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي: ٤٠٢.
(٤) ينظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: ٢٦٨/١؛ معالم أصول الفقه, للجيزاني: ٢٧٤؛ أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٢٢٣.
(٥) ينظر: المقترب في بيان المضطرب, احمد بن عمر الرحابي: ٣٨.
(٦) طرح التثريب في شرح التقريب, الحافظ العراقي: ٢٩٦/٣.

(وهذا الاختلاف في قدر عرض الحوض ليس موجباً للاضطراب؛ فإنه لم يأت في حديث واحد بل في أحاديث مختلفة الرواة عن جماعة من الصحابة)[١].

وذهب أئمة النقاد كعلي بن المديني وابن رجب الحنبلي في بيانهم لتعليل حديثٍ بآخر, أنَّه يتوجب عند إعلال الرواية بالاضطراب ان تكون رواية واحدة فإن تبين أنَّ الروايتين بإسنادين مختلفين في المخرج لم يحكم بخطأ أحداهما لأنهما حديثان بإسنادين[٢].

أقسام الاضطراب: يقسم الاضطراب باعتبار موقعه من الرواية الى ثلاثة أقسام: (قسم يقع في متن الرواية, وآخر يقع في إسنادها, وآخر يقع في المتن والاسناد معًا) ويقسم الاضطراب في الرواية باعتبار مسببه الى قسمين: الاول يقع من راو واحد والثاني من عدَّة رواة[٣].

حكم الحديث المضطرب: الاضطراب حيثما وقع في سند الحديث أو متنه فإنه سببٌ لضعف الحديث؛ لأنه يدل على ضعف الراوي وعدم اتقانه لمرويه, فروايته للحديث على وجه وتارة على وجه آخر مختلف, هذا يعني أنه لم يضبط حفظ الحديث، كذلك إن حصل الاختلاف والتعارض بين رواة متعددين ولا يعرف من هو الأحفظ والأتقن للرواية فإن ذلك يوجب ضعف الرواية ايضًا, فعلة الضعف في الاضطراب انه مشعر بعدم ضبط الراوي[٤] غير أنَّ هذا الضعف ليس من أنواع الضعف الشديد انما الاضطراب من الضعف الذي ينجبر بالمرجحات ويمكن اعتماد الرواية في المتابعات والشواهد والاعتبار[٥].

بقي أن نعرف ليس كل اضطراب في الرواية يقضي بضعفها ويقدح فيها وفي ضبط راويها؛ وذلك اذا وقع الاختلاف في اسم راوٍ أو اسم أبيه أو نسبته أو نحو ذلك مع كون ذلك الراوي ثقة، فيحكم حينئذ للحديث بالصحة ولا يضره هذا الاضطراب, قال الزركشي: (وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن)[٦] قال الذهبي في الشاذ: (ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده)[٧] لكي يتوجه كلام الزركشي ومعنى الشذوذ عنده فمن شرط صحة الرواية انتفاء الشذوذ والعلة القادحة.

السبب التاسع: إعلال الحديث بالإدراج

الادراج هو: (أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك. وقد وقع من ذلك كثير في الصحاح والحسان والمسانيد وغيرها)[٨].

---

(١) شرح النووي على, مسلم: ٥٨/١٥؛ طرح التثريب في شرح التقريب, الحافظ العراقي: ٢٩٦/٣.

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي ٨٤٣/٢: المقترب في بيان المضطرب, احمد بن عمر الرحابي: ٤١.

(٣) ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٥٨١/٢؛ الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم: ٨٧/١.

(٤) ينظر: اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر: ٩٨/٢.

(٥) ينظر: المقترب في بيان المضطرب, احمد بن عمر الرحابي: ٥٩-٦٠.

(٦) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٣١٤/١.

(٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث: ٤٢.

(٨) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: ٧٣.

او بعبارة اخرى, هو: الكلام الذي ذُكر ضمن الخبر متصلًا به سواءً في سنده أو متنه دون فاصل وليس منه[١]. وعادةً ما يكون الادراج لبيان مبهم في المتن أو السند أو زيادة توضيح للسامع أو استنباط حكم شرعي من الرواية.

ويحصل الادراج من المحدِّث بحسن نيةٍ وسلامة قصد فيشتبه على المتلقي لقلة الحفظ أو الفهم وعدم الانتباه, فينقل الكلام بجملته على أنه حديث واحد ويحدِّث به فينتشر الحديث مع الزيادة المدرجة وتكون هذه الزيادة سببًا لإعلال الرواية, وقد تكون الزيادة على الحديث من أحد الرواة من غير توضيح للسامع أنَّ هذه الزيادة ليست من الرواية[٢].

أقسام الادراج: قسَّم العلماء الإدراج بحسب موضعه من الحديث على قسمين: **مدرج المتن، ومدرج الإسناد**[٣] والإدراج في المتن قد يقع في آخر الحديث وهو الأكثر أو في وسطه أو في أوله وهو قليلٌ نادرٌ. فعلى هذا يقسم مدرج المتن على ثلاثة اقسام[٤], (ويكون الإدراج في السند كما يكون في المتن فيترتب عليه اختلاف الرواية أو المعنى، ومنه ما يكون زيادة توضيحية، كتمييز راوٍ مهمل أو نسبة أحد الرُّواة أو غير ذلك من الاسباب)[٥] وقد قسم العلماء مدرج الاسناد على ستة اقسام, ودواعي الإدراج كثيرة فمنها ما يكون لبيان وتوضيح ما يرد في الحديث من الفاظ غريبة, ومنها بيان لحكم شرعي أو مسألة فقهية فيقدِّم له الشيخ بحديث النبي-ﷺ- ويحْدُثُ هذا الادراج غالبًا في أول المتن، ومن دواعيه ايضًا استنباط حكم شرعي من حديث النبي-ﷺ- وغالبًا ما يكون الإدراج في وسط المتن أو في آخره[٦], وهذه جميعًا من الدواعي التي يسوِّغها أهل الصنعة للراوي ولو وقعت منه على عمد, ولذلك كان الزهري وغيره من الأئمة لا يرون بأسًا بالإدراج لتفسير الغريب ونحوه, وقد وقع من الزهري الادراج في التحديث مفسِرًا (للتحنث) في حديث بدء الوحي: (التحنث -وهو التعبد-) إلى آخر الحديث بطوله فإن قوله:(وهو التعبد)

(١) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث: ٥٣.

(٢) ينظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٤١٥.

(٣) ينظر: الفصل للوصل, للخطيب: ٢٢/١ ؛ منهج النقد في علوم الحديث: ٤٣٩.

(٤) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: ٤٣٩.

(٥) روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية», د. جمعة فتحي: ٤٨٦/٢.

(٦) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: ٢٧٥/١.

من كلام الزهري أدرج في الحديث من غير تمييز[١] وكان بعض أقرانه يقول له أفصل كلامك من كلام النبي -ﷺ-[٢].

حكم الادراج: الإدراج في الحديث إن وقع خطأً وسهوًا فلا يؤاخذُ عليه صاحبه، إلا إذا كثر منه وقوع ذلك، فإنه يكون حينئذ خفةً في ضبطه[٣], وللعلماء في الحكم على الادراج قولان:

القول الاول: منهم من يرى أنَّ الادراج بكل انواعه أيًّا كانت أسبابُهُ محذورٌ منهيٌ عنه, ذكر ذلك الحافظ ابن حجر عن الماوردي والروَّياني وابن السمعاني أنهم قالوا: (إن من تعمد الإدراج ساقط العدالة، وهو كمن يحرف الكلم عن مواضعه فكان ملحقا بالكذابين)[٤].

القول الثاني: استثنى بعض العلماء من حرمة الادراج ما كان لضرورة كالدواعي التي تقدم ذكرها, قال السيوطي: (وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع)[٥] وأمَّا تعمد الإدراج بلا مسوغ وضرورة له، فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقه[٦].

كيف يعرف الادراج: لما كان الإدراج في الحديث ذا أثر خطير، لما يترتب عليه أحيانا أن يضيف الى الحديث ما ليس منه، فقد شدد العلماء البحث عنه، وتحروا، وأخذوا بالحيطة، فوضعوا لكشفه وسائل عديدة تحقق معرفته، وكشفه، وهذه الوسائل هي:

١ – ورود رواية أخرى تفصل القدر المدرج عن أصل الحديث، وهذا ظاهر جدًا.

٢ – أن يرد التنصيص على ذلك من الراوي نفسه، أو من أحد الأئمة المطلعين.

٣ – أن يعرف الإدراج من ظاهر سياق الحديث, كانتهاء المعنى المراد.

السبب العاشر: إعلال الحديث بشذوذ الراوي

إنَّ رواة الحديث مهما بلغوا في غاية الاتقان والضبط فهم معرضون للخطأ ايضًا لكن ندرة هذا الخطأ لا تخرجه عن دائرة الاتقان والضبط لأنَّ هذا الخطأ فيما لو قورن بكثرة صوابه وضبطه لا يكاد يُذكر؛ لذا فإنَّ الرواة يتفاوتون في الضبط والاتقان وينتج عن هذا التفاوت الاختلاف بين الرواة حتى اصبح هذا التفاوت أمرًا طبيعيًا, وقد يخالف الراوي الثقة من هو أوثقَ منه في الحفظ أو العدد فأمَّا الحفظ فعلى ما قدمنا أنَّ الرواة يتفاوتون بدرجة الحفظ والضبط فيتفاضل الرواة من هذا الجانب عند الاختلاف, وأمَّا

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٢٣/١؛ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٨٢٥/٢.

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٤٨/٢.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث: ٤٤٣.

(٤) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر: ٨٥/٢.

(٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٣٢٢/١.

(٦) علوم الحديث ومصطلحه, صبحي الصالح: ٢٤٨/١.

التفاوت في العدد فقد يخالف الراوي الثقة راويين أو أكثر بنفس الدرجة من الثقة ويكون سببًا لترجيح أحد الروايات على الأُخرى[١].

والذي استقر عليه تعريف الحديث الشاذ: (مخالفة الثقة للأوثق منه حفظًا أو عددًا)[٢] عند تعسر الجمع بين الروايتين[٣] قال الشافعي: (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، وإنما أن يروي الثقة حديثًا يخالف ما روى الناس)[٤] قال ابن حجر: (وفي الجملة فالأليق في حد (الشاذ) ما عرَّف به الشافعي –والله أعلم–)[٥].

وعرَّفه أبو يعلى الخليلي بأنَّه: (ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به)[٦]. فلم يشترط الخليلي في الشاذ تفرد الثقة وحسب بل مطلق التفرد ولم يقتصر على الثقة كما أنه أغفل عن جانب المخالفة[٧] وعرَّفه الحاكم قال: (الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة) فالحاكم أغفل جانب المخالفة أيضًا وقيد الشذوذ بالثقة[٨].

ثم إن مخالفة الثقة لغيره من الثقات أمر طبيعي إذ إن الرواة يختلفون في مقدار حفظهم وتيقظهم وتثبتهم من حين تحملهم الأحاديث عن شيوخهم إلى وقت أدائها وهذا التفاوت الوارد في الحفظ يجعل الناقد البصير يميز بين الروايات، ويميز الرواية المختلف فيها من غير المختلف فيها، والشاذة من المحفوظة، والمعروفة من المنكرة[٩].

مصطلح الشاذ عند المتقدمين والمتأخرين: اذا ما تتبعنا اقوال الأئمة المتقدمين, في الحديث الشاذ فإننا لا نكاد نجد هذه العبارة في كتب العلل وهذا لا يعني انَّهم اغفلوا عنه لما أصَّلوا علم العلل وانهم لا يعدُّوه من علل الرواية وانما سمَّوه بأسماء اخرى مثل (هذا خطأ) و (هذا غير محفوظ) و (هذا وهم)[١٠] وهناك

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥/٩٩.
(٢) الجامع في العلل والفوائد: ٥/١٠٠؛ وينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ٧٠.
(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ١/١٨٠.
(٤) شرح التبصرة والتذكرة: ١/٢٤٦.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٢/٦٧١.
(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: ١/١٧٦.
(٧) ينظر: شرح نخبة الفكر للقاري: ٣٣٧.
(٨) مقدمة ابن الصلاح, ت عتر: ٧٧ ؛ شرح نخبة الفكر للقاري: ٣٣٧.
(٩) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٣٩٩.
(١٠) ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين(اطروحة دكتوراه):٨٣ ؛ الجامع في العلل والفوائد: ٥/١٠٢.

من الأئمة من أسماه بالمنكر, قال ابن حجر: (أنَّ بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أن الشاذ روايةُ ثقة أو صدوق، والمنكر روايةُ ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما[١] ويقابل الحديث الشاذ (المحفوظ) ويقابل الحديث المنكر (المعروف).

وسبق ان ذكرت تعريف الامام الشافعي للشاذ وهذا التعريف هو الأدق والاشمل عند المتقدمين والذي درج عليه المتأخرون واعتمدوه[٢] وهو أول تعريف للشاذ في كتب المصطلح كنوع من أنواع علوم الحديث، إذ لم يفرده الرامهرمزي بتعريف في كتابه ((المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)) على اعتبار انه اول كتاب صُنِّفَ في مصطلح الحديث[٣].

رتبة الحديث الشاذ: (أن الثقة إذا ثبت خطؤه في رواية بعينها، كانت روايته تلك شاذة ساقطة عن حد الاعتبار، ولا ينفعها ثقة راويها)[٤] فإن أخطأ في مخالفة من هو أوثق منه في الضبط والحفظ أو في العدد ولا يمكن الجمع بين الروايتين وترجح حديث الأحفظ أو الاكثر عددًا الذين هم اولى واثبت بالاحتجاج, فإنَّ رواية الثقة المرجوحة شاذة ساقطة وهي بالرتبة أدنى من رواية الضعيف لأنها روايةً أخطأ وأغرب فيها راويها ولا تجبر, قال الامام أحمد بن حنبل: (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر)[٥] يعني إذا جاء الحديث المنكر من الراوي الضعيف أو الثقة، فلا يُلتفت إليه ولا يعرَّج عليه، لأنه قد تحقق للناقد أو غلب على ظنه وقوع الخطأ في روايته، فتعدد الطرق لا يزيل خطأه, وأمَّا الراوي الضعيف إذا لم يأتِ بالمناكير، فإنه يستفاد من روايته في باب المتابعات والشواهد[٦] وقال ابو داود: (لَا يحْتَج بِحَدِيثٍ غَرِيب وَلَو كَانَ من رِوَايَة مَالك وَيحيى بن سعيد والثقات من أَئِمَّة الْعلم)[٧].

السبب الحادي عشر: إعلال الحديث بالقلب

قال ابن حجر عن القلب المتعمد بقصد امتحان الرواة: (كان شعبة يفعله كثيرا لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ وإن خالفه عرف أنه ضابط)[٨].

قال حماد بن سلمة (ت١٦٧هـ): (قلبت أحاديثًا على ثابت البناني فلم تنقلب، وقلبت على أبان ابن أبي عياش فانقلبت)[١].

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي: ٨٧.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: ١١٩.

(٣) ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين: ٨٤.

(٤) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ١٢٢.

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد, رواية المروذي وغيره, ت صبحي السامرائي: ١٢٠.

(٦) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: ١٩٧/١؛ الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات:٨٠.

(٧) رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٢٩.

(٨) النكت على كتاب ابن الصلاح, لابن حجر: ٨٦٦/٢.

وللعلماء تعريفات للحديث المقلوب كان بين بعضها تباين ضمني بحسب ما يرونه وإليك بعض تلك التعريفات:

١- (عرَّفه ابن الصلاح بصيغة التمثيل قال: هو نحو حديث مشهور عن سالم جُعِل عن نافع؛ ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه, ثم ذكر -رحمه الله- قصة البخاري مع اهل بغداد حينما قلبوا عليه مائة حديث ورَكَّبوا كل اسناد على غير متنه)[٢].

فنلاحظ من تعريف ابن الصلاح الاقتصار على نوعين من القلب في السند وهما: القلب بإبدال راوٍ بآخر بدافع الإغراب, والثاني بقلب المتون مع بعضها باستبدال سلسلة اسانيدها بأسانيد غيرها لا علاقة لمتن الرواية بها, وهو قلب يقع على السند كما يقع على المتن وسماه ابن الجزري (الحديث المركب)[٣] والدافع وراء هذا النوع من القلب هو اختبار الحفاظ والمحدثين ولهذا الاختبار ضوابط وشروط وضعها العلماء احتياطًا وصيانةً لحديث النبي-ﷺ-[٤] (ولا يكون هذا الدافع إلا من متعمد للقلب في الحديث فلو لم يقصد الإغراب لما تعمد القلب, أمَّا مَنْ وهم في القلب فلا دافع ولا مقصد لوهمه إنما سببه سوء الحفظ لاحتمال حصول القلب من ثقة حافظ متقن)[٥] وزاد العراقيُ على الصورتين اللتين ذكرهما ابن الصلاح في قلب الإسناد, صورة أخرى ومثَّل لها وهي: اذا كان سبب القلب في الاسناد, الوهم من الراوي[٦].

٢- وقال الذهبي في تعريف المقلوب: (هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه وينط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده. أو: أن ينقلب عليه اسمُ راوٍ، مثل: (مرة بن كعب) بـ (كعب بن مرة) و(سعد بن سنان) بـ (سنان بن سعد)[٧].

٣- قال ابن حجر في تعريف المقلوب: (وحقيقته: إبدال من يعرف برواية بغيره, فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله, وقد يقع ذلك عمدًا إما بقصد الإغراب أو لقصد الامتحان, وقد يقع وهمًا , فأقسامه على هذا ثلاثة, وهي كلها في الإسناد وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعًا)[٨] أو إن

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع, للخطيب البغدادي: ١٣٥/١.

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث - ت الفحل: ٢٠٨.

(٣) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية, للسخاوي: ٢١٠.

(٤) ينظر: الجامع في العلل والفوائد, الفحل: ٥٥٥/٤.

(٥) قال ذلك الدكتور: محمد بن عمر بن سالم بازمول في بحثه ((الحديث المقلوب تعريفه، وفوائده، وحكمه، والمصنفات فيه)): ٤.

(٦) ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, الحافظ العراقي: ١٣٤-١٣٥.

(٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث: ٦٠ .

(٨) النكت على كتاب ابن الصلاح, لابن حجر: ٨٦٤/٢.

كانت المخالفة بتقديم أو تأخير؛ أي: في الأسماء كحديث يروى عن (كعب بن مرة) فيرويه الراوي عن (مرة بن كعب) فهذا هو المقلوب–وهو ملحق بأنواع القلب في السند–[١].

ومن مِلَحِ الحافظ المزي, شبيه ما حصل من اهل بغداد مع البخاري ما كان من شمس الدين ابن عبد الهادي المقدسي مع المزي, حكى العماد بن كثير، قال: (أتى صاحبنا ابن عبد الهادي على المزي، فقال له: انتخبت من روايتك أربعين حديثًا أريد قراءتها عليك، فقرأ الحديث الأول، وكان الشيخ –المزي– متكئا فجلس، فلما أتى على الثاني تبسم، وقال: ما هو أنا، ذاك البخاري) قال ابن كثير: (فكان قوله هذا عندنا أحسن من رده كل متن إلى سنده)[٢].

مما تقدم علمنا أنَّ القلب يكون في السند وهو الاكثر[٣], وقد يكون في المتن, لكن اعلم أنَّ القلب الذي وقع في المتن هو بسبب أحد رواة السند, فالمتن لا يمكن أنْ يكون مقلوبًا من أصله لولا وهم وخطأ أو تعمد الرواة, وقد حررنا ذلك عند نقل تعريفات العلماء والتفصيل في بيانها.

حكم القلب في الحديث : اختلف العلماء في حكم قلب الاحاديث بحسب الغاية الحاملة على قلب الحديث[٤] وعلى هذا الاعتبار سأذكر أقوال العلماء:

أ – إن كان سبب القلب التعمد, ولكن الغرض منه الاغراب في الرواية, فلا يحل, ومن قام بهذه الفعلة هو سارق للحديث وعمله ضرب من الوضع, وكذب على حديث الرسول–ﷺ– وهذا قول العلماء بالاتفاق. ويرى الذهبي أنَّ من ركب متنًا لم يصح على اسناد ضعيف فهو أخف جرمًا ممن ركب متنًا لم يصح على اسناد صحيح, ويكون الاثم أعظم إن كان الامر في مسائل الحلال والحرام والعقيدة وقد تبوأ فاعله مقعدًا في جهنم[٥].

وإن كان سبب القلب التعمد ولكن الغرض منه امتحان الرواة للتثبت من حفظهم وأهليتهم, ففي هذا قولين للنقاد: قال يحيى القطان: (لا أستحله). وكأنه لِما يترتب عليه من تغليط من يُمتحن واستمراره على روايته المقلوبة ظنًا منه أنَّها صواب، وقد يسمعه من لا خبرة له فيرويه ويتناقله الناس[٦]. لكن في النهاية المصلحة في صيانة حديث رسول الله–ﷺ– أفضل بكثير من مفسدة تغليط الراوي[٧].

---

(١) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر, ابن حجر : ٩٤.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث, للسخاوي: ٣٣٩/١.

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية, للسخاوي: ٣٣٦/١.

(٤) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث, للسخاوي: ٣٣٩/١ ؛ الحديث المقلوب تعريفه، وفوائده: ١٠

(٥) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث, للذهبي: ٦٠.

(٦) ينظر: فنح المغيث: ٣٤٠/١.

(٧) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح, لابن حجر: ٨٦٦/٢.

وأمَّا الحافظ العراقي توقف فيه، فقال: (وفي جوازه نظر إلا أنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثًا)[١] وكان شعبة بن الحجاج يفعل ذلك كثيرًا مع الرواة لامتحانهم[٢] (فنلاحظ أنَّ الحافظ العراقي تسامح في تعمد القلب لغرض الامتحان شرط أن يبين ذلك من قلب الحديث قبل انتهاء المجلس)[٣] بينما حرَّمه يحيى بن سعيد القطان.

ب – ومَنْ قَلَبَ الحديث ولم يتعمد ذلك, إنَّما كان الحامل له خطأ الراوي وغفلته في الرواية عينها، فالأمر أهون ممن تعمده , ولا بأس إن ندر ذلك من الراوي, ولكن إنِ كثر غلطه وقلبه للاحاديث فلا شك أنه يخل بضبطه ويضع صاحبه في عداد الضعفاء[٤].

الخاتمة

بعد هذه اللمحة المختصرة عن بعض ابواب العلل الخاصة بالأسباب التي تفضي الى ردِّ الحديث عند تعدد الروايات يمكننا اجمال حصيلة نهائية نختم بها هذا الموضوع بالنقاط الآتية:

إنَّ كشف العلل بجمع الطرق للحديث الواحد وسبرها لكشف ما يعتري الرواة الثقات من أوهام, على الرغم من صعوبته إلا أنَّهُ أيسر على المشتغل به من كشف العلل اذا تفرد الراوي.

الاعلال برفع الموقوف قد يتصف بجانب من جوانب سلوك الجادة, كأن يكون الحديث موقوفًا على انس بن مالك أو ابي هريرة–ﷺ– فيسبق لسان الراوي لرفعه الى النبي–ﷺ–, وأما الاعلال بوقف المرفوع قد يكون بسبب تحرز الراوي إذا قصَّر في ضبطه أهو من قول النبي–ﷺ– أو الصحابة –ﷺ– فاحتاط في الرواية ونزل تحرزًا وصيانة لحديث النبي–ﷺ– فوقفها وحقيقتها الرفع.

الاعلال بإرسال الحديث ووصله مسألة مشتركة لدخول الوهم على احاديث الثقة فقد تصيب حديثه اذا تفرد فيكون الوصل والارسال من نفس الراوي, كما أنها تقع في أحاديثه اذا تعددت الطرق كأن يصل

(١) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي: ٣٢١/١.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح, لابن حجر: ٨٦٦/٢.
(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث, للسخاوي: ٣٤١/١.
(٤) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث, للذهبي: ٦٠.

الرواية أحد الثقات ويرسلها من هو أوثق منه أو أكثر عددًا وقد تنعكس الصورة فيكون المرسل أثبت بحسب القرائن المحتفة بالرواية.

إنَّ من الطبيعي دخول الخطأ على الثقات الضابطين في مروياتهم لأنها طبيعة البشر وندرة هذه الاخطاء إذا ما قورنت بكثرة اتقانهم فإنها لا تضر بضبطهم, لكن اذا كثر الوهم فإنَّ ذلك يضر بضبطه واعتماده.

من اسباب دخول الوهم على احاديث الثقات (سلوك الجادة) وهذا الامر ليس محصورًا فيمن وصل المرسل أو رفع الموقوف بل له احوال اخرى تختلف بحسب حال الروايات والاوهام التي تعتريها.

ان الجمع بين الشيوخ واختصار الاسانيد له منهج غايةً في الدقة مرتكزًا في الاساس على قوة ضبط الرواة لذا فإن هذا الامر قد يوقع الراوي في الوهم ويعل روايته.

إنَّ علم العربية بأنواعه غايةٌ في الاهمية للمحدث ذا ما اغفلهُ فإن العلة تعتري مروياته, فعلى سبيل المثال الرواية بالمعني واختصار الاحاديث لن يتمكن من اتقان الرواية بدون علم العربية لأنَّه علم الآلة.

اعلال الحديث بالاضطراب من قواعد العلل الخاصة بتعدد الروايات فلا يدخل على الحديث الفرد الذي يُروى على وجه واحد؛ ذلك لأنه لم يختلف عليه الحفاظ ولم تختلف عليه الاسانيد فلا مجال للاضطراب فيه.

من الممكن أن يكون هذا البحث مشروع رسالة ماجستير اذا ما تناولت مباحثه بكل تفاصيلها وجوانبها التأصيلية النظرية وتطبيقها على أمثلة من احد كتب العلل لأنَّ العلل علمٌ لا يتضح إلا بالتطبيق بعد التأصيل, لا سيما اني اختصرت من المادة الكثير واقتصرت على الامور العامة لأخرج المادة ببحث موجز ومختصر.

المصادر والمراجع

أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين فحل الهيتي، (أصل الكتاب رسالة دكتوراه)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.

أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين فحل الهيتي، (أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير)، إشراف هاشم جميل، دار عمار للنشر–عمان، ط١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية– القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٨م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث, أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت٤٤٦هـ), تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس, مكتبة الرشد – الرياض, ط١، ١٤٠٩, عدد الأجزاء: ٣.

الاقتراح في بيان الاصطلاح: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد، ت٧٠٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت.

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي أبو الفضل، ت٥٤٤هـ، تحقيق أحمد صقر، الناشر: دار التراث، المكتبة العتيقة–القاهرة، تونس، ط١، ١٣٧٩هـ–١٩٧٠م.

الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت٧٧٤هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط٢.

البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت٧٩٤هـ، الناشر: دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت٧٤٨هـ، تحقيق د. بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط١ ،١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

تحقيق الرغبة في توضيح النخبة: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، (بترقيم الشاملة آلياً).

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة–الرياض، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

التعريفات : علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ت٨١٦هـ، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت٨٠٦هـ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي، المكتبة السلفية– المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م.

توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري ثم الدمشقيّ، ت١٣٣٨هـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية– حلب، ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير، ت١١٨٢هـ، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.

الجاسوس على القاموس, المؤلف: أحمد فارس أفندي، صاحب الجوائب, الناشر: مطبعة الجوائب, قسطنطينية, عام النشر: ١٢٩٩هـ.

الجامع الكبير- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى، ت٢٧٩هـ، تحقيق بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٩٩٨م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله(ﷺ) وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت٢٥٦هـ تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

الجامع في العلل والفوائد: د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف-الرياض.

الحديث المقلوب تعريفه ، وفوائده، وحكمه، والمصنفات فيه: د. محمد بن عمر بن سالم بازمول، (بترقيم الشاملة آلياً).

دراسات في فقه اللغة: د. صبحي إبراهيم الصالح، ت١٤٠٧هـ، الناشر: دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، ت٢٧٥هـ، تحقيق محمد الصباغ، الناشر: دار العربية- بيروت.

الرسالة: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ت٢٠٤هـ، تحقيق أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م.

روايات الجامع الصحيح ونسخه (دراسة نظرية تطبيقية): د. جمعة فتحي عبد الحليم، إشراف: أ. د. أحمد عمر هاشم وآخرون، أصل هذا الكتاب اطروحة دكتوراه, الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم-جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠١٣م.

سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، ٢٧٥هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

السنن الكبرى : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، ت٣٠٣هـ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

سوء الحفظ وأثره في قبول الحديث - دراسة تأصيلية تطبيقية- : أحمد بكري الطاهر، (اصل هذا الكتاب رسالة ماجستير)، كلية الشريعة- جامعة دمشق، (بترقيم الشاملة آلياً).

الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين: أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، أصل هذا الكتاب (رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية) بإشراف أ. د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥م.

الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح: إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي ثم القاهري الشافعي، ت٨٠٢هـ، تحقيق صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت٨٠٦هـ، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

شرح الموقظة للذهبي الجزء الأول (الحديث الصحيح): أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المناوي، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، ت٧٩٥هـ، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء– الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: علي بن (سلطان) محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، ت١٠١٤هـ، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم، لبنان– بيروت.

الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، ت٧٤٥هـ، الناشر: المكتبة العنصرية– بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

طرح التثريب في شرح التقريب , زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت٨٠٦هـ) أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت٨٢٦هـ), لطبعة المصرية القديمة, عدد المجلدات: ٨.

عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح, أحمد بن علي بن عبد الكافي, بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ), المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي, الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت, لبنان, ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م, عدد الأجزاء: ٢.

علل الحديث العلل لابن أبي حاتم, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) , تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي, مطابع الحميضي, الطبعة:١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م, عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس) .

العلل ومعرفة الرجال لأحمد- رواية المروذي وغيره: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت٢٤١هـ، تحقيق صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

علوم الحديث ومصطلحه-عرضٌ ودراسة: د. صبحي إبراهيم الصالح، ت١٤٠٧هـ، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١٥، ١٩٨٤م.

الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ت٩٠٢هـ، تحقيق أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ.

فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، ت ٩٢٦هـ، تحقيق عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ت٩٠٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

الفصل للوصل, المدرج في النقل: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

قواعد العلل وقرائن الترجيح: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت٧٤٨هـ، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن- جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية- المدينة المنورة.

الكوكب الوهاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج), جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله العَلَوي الشافعي، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة هاشم محمد علي مهدي, الناشر: دار المنهاج, دار طوق النجاة, ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م, عدد الأجزاء: ٢٦.

محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت٥٠٢هـ، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، ت٣٦٠هـ، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر- بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

مذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي، ت١٣٩٣هـ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط٥، ٢٠٠١م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت٢٤١هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث- القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

مسند الإمام الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ت٢٠٤هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م.

المشهور من اسانيد الحديث: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي, استاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بجامعة الملك سعود بالرياض, قدم له عبد الله بن عبد الرحمن السعد.

معالم أصول الفقه, عند أهل السنة والجماعة: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الناشر: دار ابن الجوزي، ط٥، ١٤٢٧هـ.

معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت٦٤٣هـ، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، ت٤٠٥هـ، تحقيق السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

المقترب في بيان المضطرب: أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

مقدمة ابن الصلاح= معرفة أنواع علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت ٦٤٣هـ، تحقيق نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

منهج النقد في علوم الحديث, المؤلف: الدكتور نور الدين عتر, الناشر: دار الفكر، دمشق, سورية, ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي بدر الدين، ت٧٣٣هـ، تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر- دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ.

الموقظة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت٧٤٨هـ، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ط٢، ١٤١٢هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت٧٦٢هـ، تحقيق محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ت١٠٣١هـ، تحقيق المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٩٩٩م.